اجرة دوابه والاقرب وطريق جعل الفضلة ان يتاجر المالك من العامل
بنصف عمل دوابه والاقرب بنصف البذر ونصيبه نصف الارض او
بنصف البذر ونصف منفعة الارض وان اكراه اي اجر صاحب
الارض ارضه لرجل بما ذكر بان خلا عن المزارعة والمخابرة وبعض
النسخ وان اكترى اي استاجر صاحب الارض بنقد وغيره وطعام في
ذمته رجلا ليعمل بنفسه والدواب من عند المالك كالبذر والعمل للرجل
بنفسه ودوابه والاصح جوازه على وجه وهذه النسخة اولى واشبه
بصدر السياق فتامل طعاما معلوما اي قدرا وجنسا وصفة ونوعا
عنده وعند المكتري اما لو وقع الشرط على ثمرة الاشجار
المزارعة وهي المخابرة بينهما للمساقاة كما سيأتي وشرطها ان لا يقدم
لفظ المساقاة في العقد وان تفاوت الجزء المشروط من المتعدد
والزرع والثالث ان يكون في عقد واحد والثالث ان يتحد العامل والرابع
ان يتمحض افراد الكرم بالبستنة فساقاه اي المالك بالمساقاة
اي المحتاجة الى ذلك في بيان احيا الموات بفتح الميم والواو
كسحاب وغراب وهي بتثليثه العمارة الارض باحياء الموات والاصل
فيه خبر من عمل ارضا ليست لاحد فهو احق بها اي استحقها فيملكها كما في
رواية وفي له ونعم كما قال الرافعي اي وقال الماوردي وهو مما يبس
من الارض ولم يكن حريما لعامر وقال الزركشي بقاع الارض اما
مملوكة او محبوسة على حقوق عامة او خاصة او مشتركة عنها وهو
الموات في الشرح الصغير اي شرعا على الوجيز للغزالي وهو ما خرج عن
الكثير الكبير قال الاسنوي ولم يفهم المصنفين الرافعي كالعباب الكبير
بالغين لانه لا يحتمل ان يراد به لانه لا يعلم ولا يتبين
من الموات ما خرب عليه الملك كدور بشجر والاصح جواز احياء
وان اراد

وان اراد به ما لم يكن لها مالك اعم لم يكن ما ذكر من الموات وبما في
كلام الماوردي وهو الراجح والا لم يعرف الاسلام فلا عبرة بجاري
في اي هلية كما يأتي ولا يشتغ بها احد اذ قال غيرها هو متدرك
مع ما قبلها او مصرح باول وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم الملك صحة
الانتفاع به وح فهو يحتاج اليه فتامل جابر اي سحب كما
سيذكره المصنف والشرطان المذكوران في كلام المتن لملك يرفتامل
مسلما اي ولو غير مكلف لان موات الارض كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم رده على امته كما قاله السبكي نقلا عن الجوري واقره وروى
الحاكم انه في رض خبر الارض لله ولرسوله ثم هي لكم مني ايها المسلمون
وفي رواية ان الله قد اقطع لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارض الدنيا
كما اقطعه ارضا جنة ليقطع منها ما شاء لمن شاء ومن ثم افتى السبكي
بكفر معارض اولاد تميم فيما اقطعه لهم صلى الله عليه وسلم بارض الشام
وح فيملك ما احياه بدار الاسلام ولو بلا حكم وان كان باذن له الامام
كما يأتي او بدار الكفر الا ما يذبون عنه وقد صولحوا على ان الارض
لهم ولو لم يحيوها احياء فيه وان كانت من اجل ولا مزدلفة ولا منى
لتعلق حق الوقوف بالاول والمبيت بالاخيرين ويجب هدم
ما فيها من العمارات ويجوز احياء المحصب على المعتمد وخرج بالمسلم
الكافر فلا يتبع عليه الاحياء بدارنا كما يأتي وفارق جواز الاحتطاب
وغيره مراعاة لاقامته عندنا ولان المسلمة تغلب في ذلك والكافر
الاحياء بدار الكفار لا يناس حقوقهم ولا عبرة بعلمنا فيه
الميتة بالتخفيف والتشديد كان حي الامام اي قال شيخنا ظاهره
بقاؤه على الموات مع علمه بمراجعة الا باذن الامام او نائبه
في الاعم الاغلب المعتاد اما الذمي فكذا غيره من الكفار

Copyright © King Saud University